عطية بن سعد العوفي الكوفي من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجه – تابعي شهير ضعيف ... ثم ذكر اجماع النقاد على أنه ضعيف الحديث سوى ما نقل عن ابن معين انه قال فيه: صالح. فعطية في حكم المجمع على ضعفه: هذا ما في سند ابن ماجه فهو ضعيف لأن فيه ضعيفين بلا شك وهما عطية وفضيل بن المرزوق وفيه ثالث مختلف فيه وهو فضيل بن مرزوق والأكثرون على تضعيف فحديث هذا اسناده لا يمكن أن يعد صحيحا ولا ان يكون حجة يتنازع فيه المتنازعون: واما سند الامام أحمد ففيه فضيل وعطية وفيه علة أخرى وهي الشك في رفعه وذلك قول يزيد بن هارون أبو خالد الواسطي احد الاعلام الحفاظ – فقلت لفضيل رفعه؟ قال: احسبه قد رفعه. أي الظن ذالك فها أي فضيل ويزيد لم يستثبتا من رفعه ولم يعلماه. وحديث ابي سعيد هذا دائر على فضيل ابن مرزوق عند الثلاثة أحمد وابن ماجه وابن السني فهو لم يروه عن غير عطية سواه وقد رواه عنه يزيد عند أحمد والفضيل بن الموفق عند ابن ماجه وعبد الله ابن صالح بن مسلم عند ابن السني وهم يذكرا أي الفضيل بن الموفق وعبد الله بن صالح بن مسلم الشك في رفعه وانما ذكره يزيد بن هارون الحافظ. ولا شك ان يزيد هذا أوثق منهما وان قوله وروايته أقوى واصح من روايتهما فكيف أو لى من يقينهما ولا سيما ان الذي نقل عنه الشك هو الذي نقلا عنه اليقين أو مالا شك فيه لماهر؟ فاذا قبلنا قول يزيد ولا ريب انه جدير بالقبول – وقبلنا روايته شككنا في قولهما وروايتهما. ولا محالة من قبول قول يزيد لانه قد صرح بانه قد سأل فضيلا عن ذلك فصرح له فضيل بأنه لا يعلم علما وانما يحسب حسبانا فاذا كان فضيل قد صرح بأنه لا يعلم فمن نقل عنه العلم كان ولا ريب جازما مخطئا أو كان جريئا بان يعد قوله خطأ صريحا. ولا يمكن الدفاع عن رواية الفضيل بن الموفق ورواية عبد الله بن صالح بن مسلم بأن يقال: انهما علما وهو شك ومن علم كان حجة على من لم يعلم ولان اليقين زيادة على الشك ولا محالة من قبول الزيادة فيزيد وصل في روايته الى الشك وهما الفضيل وعبد الله بن صالح تجاوزا الشك الى اليقين لانهما قد تقدما في العلم خطوة فما عندهما من العلم يجب اخذه: نعم لا يمكن قبول مثل هذا الدفاع ولا يمكن صدقه لان فضيل بن الموفق وعبد الله بن صالح قد جاءا باليقين من المصدر الذي جاء يزيد منه بالشك ولانهما جاءا صريحا بالعلم عن الراوي الذي صرح ليزيد بأنه لا علم عنده في ذلك لا هو ولا فضيل بن مرزوق. واذا صرح حديث الراوي عمن تقدم بانه لا علم لديه في قضية من القضايا فمن يروي عنه العلم في القضية نفسها لا يكون الا غالطا أو كاذبا أو كان في الرواية غلط أو كذب ولا بد. فهذا الدفاع لا يقبل: وأما سند ابن السني ففيه الفضيل بن مرزوق وعطية وقد علم الكلام فيهما ترجمتهم: فحديث ابي سعيد الخدري – بالاسانيد الثلاثة عند الثلاثة حديث ضعيف واه. وليعلم ان العلة التي ذكرناها في رواية الامام أحمد وهي الشك في رفعه علة آتية على الخبر في جميع طرقه. وذلك انه عندهم كلهم من حديث فضيل بن مرزوق